وقف التَّجاذُب (المعانقة)
في القرآن الكريم

د. عبد العزيز بن علي الحربي
أستاذ مساعد كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة

ملخص البحث

يعالج هذا البحث نوعًا من أنواع الوقف،لم يفرد بالجمع والتأليف فيما أعلم، وهو وقف التعانق، أو المعانقة، أو التجاذب، كقوله تعالى: (لا ريب فيه هدى للمتقين) [البقرة:٢]

وهو: أن يكون في الآية لفظ صالح ليتبع ما قبله أو ما بعده، ولا يتم المعنى باستقلاله.

جمعت المواضع التي يصدق عليها ذلك المعنى، وفيها ما هو مشكل شديد الإشكال، وذكرت آراء أهل التفسير والوقف وبيَّنتُ الرَّاجح منها، وجعلت ذلك كله بين مقدمة تبرز شأن الوقف والابتداء، وخاتمة تعرض النتائج، والله المستعان، وبه نتأيد.

المقدمـــــــة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على نبيه محمَّد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد:

ففي معرفة الوقف والابتداء تبيين معاني القرآن الكريم ومعرفة مقاصده وفوائده.

وقد عني العلماء بهذا العلم دراسة وتصنيفًا، واعتنى به القرَّاء في قراءتهم وإقرائهم.

والمصنَّفات المفردة في هذا الباب كثيرة تقارب المائة لم يعثر منها إلاَّ على القليل، أكثرها مطبوع، وغالبها من المصنفات العامَّة في الوقف والابتداء.

وقد اصطلح العلماء على تلقيب أنواع الوقوف بألفاظ تشير إلى معانيها، ورمز في بعض المصاحف برموز تدلُّ على المراد بها.. وأكثر الوقوف الجائزة في عُرف القرَّاء مما اختلف فيه، لاختلاف المفسِّرين في معناه.

ومن ذلك: الوقف المسمَّى بوقف ((المعانقة)) أو ((تعانق الوقف))، أو غير ذلك، كما سيأتي تفصيله، ويرمز برمز خاصٍّ.. والبحث فيه مما يحتاج إليه القارئ والمفسر، واللُّغوي في كثير من الأحيان.. وما من أحدٍ يتدبَّر القرآن من أهل الفهم إلاَّ لفت نظره هذا النَّوع من الوقف، وأعمل الفهم في الاستدلال على اختيار أحد الوقفين.

وفي بعض المواضع من هذا الوقف ما هو مشكل شديد الإشكال.

لمثل هذا وغيره عزمت على كتابة هذه الدراسة التي جمعت فيها المواضع التي رمز لها أهل المصاحف برمز المعانقة، أو أشار إليها أهل التفسير، أو اجتهدت في إلحاقها بها. وناقشت فيها أقوال علماء الوقف والقراءة والإعراب والتفسير، وذكرت الرَّاجح بدليله.

وقد جعلته في فصلين وخاتمة:

الفصل الأوَّل: في الوقف والابتداء وعناية العلماء بهما. وتحته مباحث:

المبحث الأوَّل: تعريف الوقف والابتداء.

المبحث الثَّاني: مكانة الوقف وعناية العلماء به.

المبحث الثَّالث: أقسام الوقف، والفرق بينه وبين القطع والسكت.

المبحث الرابع: وقف المعانقة، تعريفه، أوَّل من نبه عليه، أسماؤه.

الفصل الثَّاني: المواضع التي يثبت لها وقف المعانقة في القرآن الكريم. وهو الجانب التطبيقي.

الخاتمة:

وفيها ثمرات البحث، والفهارس.

وإنَّني لأسأل الله العون والسَّداد والنَّفع والقبول .

* * *

الفصل الأوَّل

في الوقف والابتداء وعناية العلماء بهما

المبحث الأوَّل تعريف الوقف والابتداء

قال ابن فارس: ((الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدلُّ على تمكُّث في شيء، ثم يقاس عليه)) (١).

وأراد بقوله: (ثم يقاس عليه): الكلمات اللائي لا يصلها معنى التمكث مباشرة، كلفظ الوقف: اسم للسّوار من عاج، ولهذا قال بعد ذلك: ((ومنه: - الوقف: سِوار من عاج، ويمكن أن يسمّى وقفًا؟ لأنَّه قد وقف بذلك المكان)).

ومن ورود مادة ((الوقف)) في القرآن قوله تعالى: ﴿وقفوهم إنهم مسئولون﴾[الصافات ٢٤] ومصدر ((وقف)): الوقف والوقوف.

قال الرَّاغب الأصفهاني: (المتوفى: ٥٠٢هـ): ((يقال: وقفت القوم أقفهم وقفًا، وقوفًا))(٢).

والفعل (وقف) يكون متعدِّيًا ومصدره الوقف، ولازمًا ومصدره

الوقوف.

وفي القاموس ما يوضح معنى الكفّ والحبس(٣).

وأمَّا الابتداء: فمعناه واضح.. وفي المقاييس: ((بدأ: الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء، يقال: بدأت بالأمر وابتدأت من الابتداء، والله تعالى المبدىء والبادىء)) (٤).

وعرف علماء القراءة الوقف بأنه: عبارة عن قطع الصوت عن آخر الكلمة زمنًا يسيرًا يتنفس فيه عادة بنيَّة استئناف القراءة لا بِنِيَّة الإعراض عنها (٥).

والأصل في الوقف أن يكون بالسكون، وقد يكون بالرَّوم أو الإشمام، وفي معناه يقول الشاطبي:

والاسكان أصلُ الوقف وهْو اشتقاقُه من الوقف عن تحريك حرف تعزَّلا

وعند أبي عمرو وكوفيِّهم به من الرَّوم والإشمام سمت تجَمَّلا(٦)

ومن عادة العرب أنها تبتديء بمتحرِّك وتقف بسكون، وفي ذلك أقول:

لا تبتديء بساكن ولا تقفْ إلاَّ به، قاعدةٌ لا تختلف(٧)

وإنَّما كان الأصل في الوقف بالسكون لأنه ضد الحركة، والابتداء قد ثبتت له الحركة، والوقف ضد الابتداء (٨).

* * *

المبحث الثَّاني

مكانة الوقف وعناية العلماء به

معرفة الوقف مبنية على معرفة معاني آيات القرآن وهي غاية جليلة القدر.. ومن طالع كتب علماء القراءات والتفسير والتجويد وجد للوقف في مصنفاتهم مزيد عناية ليست لغيرها.. وإنه ليعرف الفقيه بالقراءة بمعرفته للوقف، وأمَّا من كان يقف في قراءته كيفما اتَّفق له ويصل حيث شاء من غير مراعاة للمعاني، فقارىء لا يفقه...ولا أبالغ إذا قلت: إنَّ من الوقف ما لو وقفه القاريء لكان لاحنًا لحنًا جليًّا، كالوقف على ما يُفهم معنى فاسدًا أو معنى غير مقصود، كمن يقف على كلمة ﴿تجري﴾ من قوله تعالى: ﴿ جنات عدن تجري من تحتها الأنهار﴾ [البينة: ٧]

أو يقف على ﴿يَهْدِي﴾ ﴿إن الله لا يهدي القوم الظالمين ﴾[المائدة: ٥١]

أو (الموتَى): من **قوله تعالَى**: (إنَّما يستجيب الذين يسمعون ۘ والموتى﴾ [الأنعام : ٣٦].

قال ابن الجزري في شأن الوقف والعناية به: ((**وصحَّ بل تواتر عندنا تعلُّمه والاعتناء به من السَّلف الصَّالح** كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الَّذي هو من أعيان التَّابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نُعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النَّجود، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثم اشترط كثير من أئمَّة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحدًا إلاَّ بعد معرفة الوقف والابتداء، **وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع**.. سنة أخذوها عن شيوخهم الأوَّلين، وصحَّ عندنا عن الشَّعبي وهو من أئمَّة التَّابعين علمًا وفقهًا

ومقتدى ـ أنّه قال: إذا قرأتَ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن:٢٦]

فلا تسكت حتَّى تقرأ: (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦- ٢٧])) (٩).

وكانوا يقولون: **لا يَعرف الوقف إلاَّ نحويّ عالم بالقراءة عالم بالتفسير وباللغة التي نزل بها القرآن** (١٠).

وقلَّ أن يوجد كتاب من مبسوطات التفسير والقراءات يخلو من العناية بالوقوف والتنبيه على مواضع منه.

ومن أجلِّ مظاهر الاعتناء به تصانيف العلماء الكثيرة منذ أوائل المائة الثانية، فقد ألف الإمام المقرىء شيبة بن نصاح (ت : ١٣٠هـ) فيه مؤلّفا (١١) .

كما صنَّف فيه الإمام المقريء حمزة بن حبيب الزيات أحد القرَّاء السبعة (ت : ١٥٦هـ) مصنفًا، سماه ((الوقف والابتداء)) (١٢) .

وكذلك الإمام المقرىء نافع المدني (ت : ١٦٩هـ)، أحد السبعة أيضًا، سماه ((وقف التمام))(١٣) .

كما ألَّف فيه يعقوب الحضرمي (ت : ٢٠٥هـ) الإمام المقرىء، أحد الثلاثة المتمّمين العشرة، سماه أيضًا: ((وقف التمام)) (١٤) .

وتوالت بعد ذلك التصانيف التي لم يصلنا أكثرها..وكان من أشهرها وأكثرها نفعًا وجمعًا:

- كتاب ((المكتفى)) لأبي عمرو الداني (ت : ٤٤٤هـ) (مطبوع).
- ((علل الوقوف)) لمحمد بن طيفور الغزنوي (ت: ٥٦٠هـ) (مطبوع).
- ((منار الهدى في الوقف والابتداء)) لأحمد بن عبدالكريم

الأشموني، من أعيان القرن الحادي عشر (مطبوع) .

وقد جمعت ما صنف في الوقف والابتداء، واجتمع من ذلك زهاء تسعين مصنفًا ذكرتها في كتابي ((الوقف والابتداء)) (١٥) .

* * *

المبحث الثالث

أقسام الوقف والفرق بينه وبين القطع والسكت

أولاً: أقسام الوقف :

تختلف اصطلاحات القرّاء في أقسام الوقف .. فمنهم من يجعلها ثمانية أقسام: كاملاً، وتامًّا، وكافيًا ، وصالحًا ، ومفهومًا، وجائزًا، وناقصًا، ومتجاذبًا.

ومنهم من يقصرها على قسمين: تامّ ، وقبيح .

ومنهم من توسّط، فجعلها أربعة : تامًّا، وكافيًا، وحسنًا، وقبيحًا.

وبعضهم يسمَّى التام كاملاً، وآخرون سمّوه حسنًا، أو كافيًا.

ومنهم من يسمَّى الكافي بالجائز، والصالح بالمفهوم (١٦).

وهذا ليس خلافًا في الحقيقة، ولكنه من الاصطلاح الذي مشاحّة فيه.

ويجمع هذه الوقوف ثلاثة، هي التام، والحسن ، والقبيح ، وبين الحسن والتام مرتبة الوقف الكافي، وهو الذي ارتضاه كثير ممن صنف في الوقف والتجويد، ومن أولئك: أبو عمرو الداني، قال في كتابه المكتفى ((أما بعد : فهذا كتاب الوقف التام والوقف الكافي والحسن في كتاب الله عزَّ وجل)) (١٧) .

وللمتأخرين اصطلاح في رموز الوقف في المصاحف ترجع إلى هذه المعاني .

ثانيًا : الفرق بين الوقف والقطع والسكت

الوقف في اللغة : الكفّ والحبس، تقول: وقفت عن الأمر، أي: لم تأت به.

وفي اصطلاح القرَّاء: حبس الصوت عن آخر الكلمة زمنًا يسيرًا، يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض عنها .

هذا هو التعريف المشهور الذي يجري على ألسنة المتأخرين

ومثبت في كتبهم، وهو مستوحى من كلام ابن الجزري رحمه الله تعالى (١٨) .

وللمتقدمين عبارات متفاوتة تصب معانيها في مراد واحد ..ومن ذلك تعريف الإمام نصر بن علي الشيرازي، المعروف بابن أبي مريم (ـ : ٥٦٥هـ) إذ يقول؛ الوقف: هو سكون يلحق آخر الكلمة استراحة عن الكلال الذي يلحق من تتابع حروفها وحركاتها (١٩) .

وأما السكت: فهو عبارة عن قطع الصوت زمنًا هو دون الوقف عادة من غير تنفس(٢٠)، كسكتات حفص المشهورة في أوَّل الكهف، ووسط ياسين، والقيامة، والمطففين (٢١) .

ويمكن تعريفه بأسهل من هذا فيقال: هو الوقف زمنًا يسيرًا بين حرفين من غير تنفّس.

وأما القطع: فهو عبارة عن قطع القراءة رأسًا (٢٢) (أي: بدون نية استئناف القراءة).

والمتقدمون يطلقون السكت والقطع على الوقف في الغالب، ولا يريدون بهما غير الوقف إلاَّ مع قيد (٢٣) .

* * *

المبحث الرابع
وقف التعانق

أولاً: تعريفه:

وقف التعانق، أو المعانقة، ويسمى المراقبة، والتجاذب(٢٤) هو: أن يكون الكلام له مقطعان على البدل، كل واحد منهما إذا فرض فيه الوقف وجب الوصل في الآخر، وإذا فرض فيه الوصل وجب الوقف في الآخر(٢٥). وفي هذا التعريف طول.. ويمكننا أن نعرِّفه بأخصر من ذلك.

فنقول: هو أن يكون في الآية لفظ صالح للوقف عليه أو على ما قبله، ولا يتم المعنى باستقلاله.

وعرَّفه الآلوسي بقوله: أن تكون كلمة محتملةً أن تكون من السابق وأن تكون من اللاحق(٢٦).

ثانيًا: أوَّل من نبّه عليه:

ذكر ابن الجرزري أنَّ أوَّل من نبَّه عليه الإمام المقريء عبدالرَّحمن بن أحمد، أبو الفضل الرَّازي مؤلف كتاب (جامع الوقوف) وقال: (إنَّه أخذه من المراقبة في العروض) (٢٧). وقد جعله العلامة أبو الحسن علي محمَّد الصفاقسي (ت:١١١٨هـ) نوعًا مستقلاً من أنواع الوقف وقسيمًا لباقي الوقوف الأخرى ولم يدخله في واحد منها، كالكافي والجائز والصالح، وسماه المتجاذب (٢٨).

ثالثًا: أسماؤه:

ممَّا تقدَّم يتَّضح أنَّ العلماء يطلقون على هذا النَّوع من الوقف وقف ((التَّجاذب)) و و((التعانق)) أو ((المعانقة)) و ((المراقبة)) .

الفصل الثَّاني
المواضع التي يثبت لها وقف المعانقة في القرآن الكريم

قولـه تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢].

هذا الموضع من أشهر مواضع وقف التجاذب، وموضع التجاذب فيه هو لفظ: ﴿فِيهِ﴾ تجاذبه ما قبله وما بعده، إذ يصح اقترانه بما قبله والوقف عليه، ويمكن الوقف على ما قبله وهو ﴿لا ريب﴾ ثم الابتداء به ووصله بما بعده، فيقال على القول الأول : ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ ويوقف عليه ويستأنف ما بعده، ويقال على الثاني: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَرَيْبَ﴾ ثم يقال ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة :٢]

وهذا الموضع بالتسمية المذكورة أو معناها منصوص عليه في مشهور كتب المواقف(٢٩) . ومشار إليه في أكثر المصاحف.

توجيه الوقفين:

من وقف على ﴿لا ريب﴾ فالمعنى (لاشكَّ فيه) وإن حذف الجار والمجرور ﴿فِيه﴾ للعلم به، وهو يعود إلى (الكتاب) لأنَّ (لا) نافية للجنس، و﴿ريبَ ﴾ اسمها، وخبرها محذوف وهو لفظ فيه.

وجعله الداني من باب قولهم: إن فعلت فلا بأس، ولا إله إلاَّالله، ولا حول ولا قوَّة إلاَّ بالله، والمراد: فلا بأس عليك، ولا إله للعالم إلاَّ الله، ولا حول لنا ولا قوَّة إلاَّ بالله(٣٠).

وممن اختار الوقف عليه الإمام القرطبي(٣١). وقوله ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ خبر ومبتدأ(٣٢) وهو كقول النَّاس: لا شكَّ ولا ريب.

وأمَّا الوقف على ﴿فِيهِ﴾ فمعناه واضح، وهو خبر (لا) النافية للجنس واسمها: ﴿رَيْبَ﴾ والمعنى: لاشكَّ فيه(٣٣).

قال السجاوندي: ((ومن وصل جعل ﴿فِيهِ﴾ خبر (لا) أو صفة ﴿رَيبَ﴾ وحذف خبر (لا)، تقديره: لا ريب فيه عندالمؤمنين .. وَ﴿هُدًى﴾ خبر محذوف، أي: هو هدًى)) (٣٤).

الاختيار:

القول الذي جرى عليه أكثر المفسرين هو الوقف على كلمة ﴿فِيهِ﴾ واقترانها بما قبلها. وهو الذي ترجح لي من وجوه:

الأوَّل: أنه أجرى في اللَّفظ وهو المتبادَر، وتقديم المتبادر والأجرى في اللَّفظ - إذا لم يردّه شيء - مما يعول عليه أهل التَّحقيق.

_**الثَّاني:** أنَّ اقتران ﴿فِيهِ﴾ بما قبله والابتداء بما بعده أبلغ وأتم في المعنى، لوجهين:

الوجه الأوَّل: التنصيص على أنَّ الريب منفي عن الكتاب، لأنَّ قول القائل: ذلك الشيء لا ريب فيه يفيد نفي الريب عن الشيء من جهة، وأما قول القائل: لا ريب فهو يفيد نفي الرّيب عن المتكلم، وكلٌّ منهما فيه قوَّة بحسب مقصود المتكلم، والمتكلم – هنا- هو الحق - تعالى ذكره - مخبرًا عن نفي الريب في الكتاب.

الوجه الثَّاني: ﴿هُدًى﴾ أبلغ من ﴿فِيهِ هُدًى﴾ وقد جاء في القرآن آيات كثيرة تفيد أنه هدًى كقوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان:٢] ، ﴿وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل: ٢]

الثَّالث: أنَّ نظائره من القرآن الكريم لا يصح الوقف فيها على لفظ ﴿لا ريب﴾

ومن ذلك **قوله تعالى:** ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾

فإنَّه لا يصح الوقف عليه بالإجماع؛ لبطلان المعنى بعده، حتَّى عدَّه ابن الجزري من قبيح الوقف(٣٥).

قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]

موضع التجاذب وتوجيهه:

موضع التجاذب في قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾

إذ يصحُّ الوقف على ما قبله أو وصله به مع الوقف عليه.

وقد جعل الداني الوقف على ﴿عَلَى حَيَاةٍ﴾ من باب الوقف الكافي، على معنى: وأحرص من الَّذين أشركوا وما بعده استئناف، وحكي عن نافع بن عبدالرَّحمن المدني (ت: ١٦٩هـ) أحد السبعة أنه اختار الوقف على لفظ ﴿عَلَى حَيَاةٍ﴾ (٣٦). والمعنى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ

أَشْرَكُواْ﴾ قوم يودُّ أحدهم لو يُعمَّرُ ألفَ سنة(٣٧).

وعلى هذا فالجار والمجرورخبر مقدم، والمبتدأ مؤخر محذوف، تقديره: فريقٌ أو قومٌ (٣٨).

الاختيار:

الذي عليه الأكثرون – وهو المختار – هو الوقف على الثاني، ومن المفسرين من اقتصر عليه ولم يعبأ بالوجه الآخر.

قال ابن جرير: ((يعني - جلَّ ثناؤه - بقوله:﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾

وأحرص من الَّذين أشركوا على الحياة، كما يقال: هو أشجع النَّاس ومن عنترة، بمعنى: هو أشجع من النَّاس ومن عنترة ...)) (٣٩).

ولا يعترض عليه بأنَّ الَّذين أشركوا داخلون في النَّاس، فما الفائدة من ذِكرهم بعدهم؟ لأنه من باب عطف الخاص على العام، وذكر الخاص بعد العام - هنا - لإفادة أنَّ حرصهم شديد(٤٠).

ومما يدل على قوته: أنَّ الوقف على الأوَّل يفصِل ما بعده عن ما قبله، ويقتصر تمني الواحد منهم أن يعمّر ألف سنة على الَّذين أشركوا، وهو بعيد لأنَّ الكلام عن اليهود وذمهم والإخبار عن حرصهم على الحياة وخوفهم من الموت ومن ثمَّ لم تعوِّل عليه المصاحف المشهورة ولا جعلته من باب تعانق الوقف، ومحل الوقف فيها على الثاني لصحَّة معناه وسلامته من الاعتراض وتعويل أكثر المفسرين عليه.

قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة : ١٩٥]

في هذه الآية ما يحتمل أن يكون من هذا الباب، وموضع التجاذب فيه في كلمة ﴿وَأَحْسِنُوَاْ﴾ يصح أن توصل بما قبلها وقد اعتمد الوقف فيهما كثير من علماء الوقف(٤١).

غير أنهم يجيزون الوقف عليهما معًا، وذلك يعني أن تقرأ كلمة ﴿وَأحسِنُوا﴾ وحدها مع تمام المعنى وهو ما لا يصحُّ معه إدراج مثله في باب المعانقة لأنهم يقولون بمنع الوقف على أحد اللَّفظين عند الوقف على

الآخر، لأنه لا يصح به المعنى.

قولـه تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]

في قولـه تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ﴾ تعانق بين ما قبلـه وما بعده.

ووجهه: أنَّ الواو في ﴿وما﴾ يحتمل أن تكون عاطفة، وأن تكون للاستئناف، وعلى الأوَّل يكون الوقف على لفظ ﴿سوء﴾ وعلى الثَّاني محل الوقف ﴿مُحضرًا﴾.

ومعنى الآية على الأول: يوم تجد كلُّ نفسٍ عملها الحسن حاضرًا وعملها السيء حاضرًا ويصحُّ أن تكون (ما) في الجملتين موصولية ومصدرية.

ومعناها على الثاني: والذي عملته من سوء تود لو أنَّ بينها وبين ذلك العمل السيء أمدًا بعيدًا، وتكون (ما) مبتدأ، وخبرها جملة ﴿تَوَدُّ ..﴾ فالواو حينئذٍ للاستئناف والجملة السابقة تامة ليس بينهما علاقة من حيث الإعراب(٤٢).

ومنهم من أجاز أن تكون (ما) الثانية شرطية، ويشكل عليه رفع الفعل ﴿تَوَدُّ﴾، ولهذا منعه الزمخشري(٤٣) وابن عطية (٤٤)، وجوازه محتمل.

وقد حرر الجواب على هذه المسألة أبو حيَّان في تفسيره أحسن تحرير(٤٥).

الاختيار والترجيح:

اختار الإمام الطبري المعنى الذي يثبت اتصال الجملتين بالعطف من غير وقف على الموضع الأول، وقال: ((وتأويل الكلام يوم تجد كل نفسٍ الذي عملت من خير محضرا والذي عملت من سوء تود لو أنَّ بينها وبينه أمدًا(٤٦))).

وكذلك السجاوندي قال: ((الأجوز أن يوقف على سوء))(٤٧). وقبله الإمام الداني قال: إنه الأجود(٤٨).

واقتصر عليه النحاس(٤٩)، ومال إليه الزمخشري(٥٠). وكذلك أبوالسعود(٥١).

وكأنهم رجحوه لظهوره وأبلغيته في التهديد، ولأنَّ إحضار الخير والشر كائن في ذلك اليوم ، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]

موضع التعانق في لفظ ﴿أَرْبَعِينَ﴾

ووجهه: أنه يمكن الوقف على ما قبله ويكون معمولاً لـ﴿يَتِيهُونَ﴾ أي: يتيهون في الأرض أربعين سنة، ويصح الوقف عليه وربطه بالتحريم، أي: حرمت عليه مدة أربعين سنة (٥٢).

ومن وقف على الأول رأى أنه لم يدخلها أحد منهم، ومن وقف على الثاني جوَّز دخول بعضهم بعد أربعين سنة.

الاختيار والترجيح:

اختار الزجاج الوقف على الأول، وأنَّ التحريم غير عامل في لفظ: ﴿أَرْبَعِينَ﴾ قال :((لأنَّ التفسير جاء بأنها محرَّمة عليهم أبدًا فنصب ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ بقوله: ﴿يَتِيهُونَ﴾)) (٥٣)

وَحكَى ابن جرير القولين، ورجح أن يكون المعنى موافقًا للوقف على ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾، لا كما قال الزجاج، ثم قال : ((لأنَّ الله - عزَّ ذكره - عمَّ بذلك القوم، ولم يخصص منهم بعضًا دون بعض، وقد وفى الله بما وعدهم به من العقوبة، فتيَّهَهُم أربعين سنة، وحرم على جميعهم في الأربعين سنة التي مكثوا فيها تائهين دخول الأرض المقدسة فلم يدخلها منهم أحد، لا صغير ولا كبير، ولا صالح ولا طالح حتى انقضت السنون التي حرَّم الله عزَّ وجل عليهم فيها دخولها ثم أذن لمن بقي منهم...)) (٥٤).

وسوى بينهما كل من القرطبي(٥٥) والأشموني(٥٦)، والأنصاري(٥٧) . **والظاهر: أنها حرمت عليهم أربعين سنة، لوجوه:**

الأوَّل: أنَّ الوقف على الأول يفهم أنها محرَّمة عليهم أبدًا، وهذا التحريم إما أن يكون تحريمًا كونيًا قدريًا، وهو محال؛ لأنهم دخلوها بعد ذلك، وإما أن يكون تحريمًا شرعيًّا، ولا دليل عليه؛ بل في الآية ما يدل على أنه حرّم عليهم دخولها تحريمًا قدريًا مدَّة أربعين سنة، ثم رفع الحكم بانتهائها، ولم يستطع أحد منهم أن يدخلها في تلك المدّة، بل كانوا جميعًا تائهين، ولم نقل : إنه تحريم ديني شرعيّ لأنه لم يخالف واقع مقتضى ذلك الحكم أحد، والعادة تمنع من وقوع ذلك من الناس في الحكم الشرعي، فإذا كان المخاطبون من بني إسرائيل كانت مخالفة العادة أبعد.

الثاني: الوقف على الأوَّل يبطل الجمع بين المعنيين بلا شك.

وبيانه: أنَّ الوقف على الثاني يجمع القول بالتحريم أربعين سنة والتيه أربعين سنة، والوقف على الأول يقصر الأربعين على التيه.

الثالث: القول بالتحريم الأبدي فيه دعوى تخصيص بعضهم بالتحريم دون بعض، فإنَّ منهم من دخلها بعد الأربعين سنة ، كما ذكر ابن جرير رحمه الله، واللفظ عمَّ ولم يخصَّ.

قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ (31) مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [المائدة ٣١-٣٢]

موضع التعانق:

في **قوله تعالى:** ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ يصح الوقف على ما قبله ويمكن الوقف عليه.

وبيان ذلك أنه يحتمل تعلقه بـ﴿ كَتَبْنَا﴾ ويحتمل تعلقه بقوله: ﴿مِنَ النَّادِمِينَ﴾ وكل منهما قد نصَّ عليه جماعة من علماء القراءة والإعراب والتفسير(٥٨).

ومعنى الأول: من أجل ذلك الجرم وهو القتل كتبنا على بني

إسرائيل.

ومعنى الثاني: فأصبح قاتل أخيه من النَّادمين من أجل قتله لأخيه.

الاختيار:

المختار من الوقفين: هو الأول، وهو رأس آية، وأكثر المصاحف لا تشير إليهما بشيء بناءً على أنَّ الوقف في الأول، ولم أجد من اختار الوقف على الثاني، وإن حكاه أو أجازه،وممن رجح الأول أو مال إليه ابن عطية في تفسيره، قال: ((والنَّاس على أنَّ الوقف على ﴿ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ (٥٩))).

وقال الداني عن الوقف على ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ ((وليس بشيء؛ لأنَّ الوجه أن تكون (من) صلة لـ﴿ كَتَبْنَا﴾ (٦٠)، وغلَّط الوقف عليه أيضًا ابن الأنباري بالوجه الذي ذكره الداني(٦١).

وقال السمين: عن الأول: إنَّه المختار(٦٢).

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لاَ يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُواْ آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هِادُواْ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة : ٤١]

هذه الآية فيها من وقف المعانقة ما أشار إليه كثير من علماء الوقف، وموضع التعانق هو **قوله تعالى:** ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هِادُواْ﴾

قال السجاوندي ـ بعد أن أشار إلى أنَّ الوقف على ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ ((جائز أي: ومن الذين هادوا قومٌ سمَّاعون، وإن شئت عطفت ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هِادُواْ﴾ على ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُواْ آمَنَّا﴾ ووقفت على ﴿هِادُواْ﴾ واستأنفت بقوله : ﴿سَمَّاعُونَ﴾ أي : هم سمَّاعون راجعًا إلى الفئتين)) (٦٣).

﴿وَمِنَ الَّذِينَ هِادُواْ﴾ وما بعده خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هم سمَّاعون للكذب... إلخ (٦٤).

واقتصر ابن جرير على الأول(٦٥).

الاختيار:

كلٌّ من الوقفين له وجه، فأما الأول: فيقويه أنَّ التحريف عرف في القرآن عن اليهود، وقد ذكره بعد ذلك في قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾

ويقوي الثاني العموم الذي يشمل الفريقين (المنافقين واليهود) فيما وصفوا به سابقًا وهو المسارعة في الكفر وما وصفوا به لاحقًا وهو تسمّع الكذب وأكل السحت وتحريف الكلم، في قوله: ﴿سَمَّاعُون لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾ وقوله: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾

والوقف على الأول يفوِّت هذا العموم، وعليه فالوقف على الثَّاني هو المرجح فيما ظهر لي.. والله أعلم.

وحاصل توجيه الوقفين: أنَّ الوقف على الأول معناه: وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا قومٌ سمَّاعونَ للكذبِ،وأمَّا على الثَّاني فمعناه: لا يحزنك الَّذين يسارعون في الكفر من المنافقين واليهود.

قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ (الأعراف ١٧٢) لفظ ﴿شَهِدْنَا﴾هو موضع التعانق في هذه الآية.

وبيان ذلك: أنَّ الكلام يتم عند الوقف على حرف الجواب ﴿بَلَى﴾ والابتداء بما بعده، وقد قيل: إنَّ لفظ: ﴿شَهِدْنَا﴾ صالح أن يكون من قول بني آدم فيوصل بما قبله، وقيل: هو من قول الله أو الملائكة، فيوقف على ما قبله؛ فصلاً بين القولين لاختلاف القائل.

والحاصل أنَّ لفظ ﴿شَهِدْنَا﴾ إن كان من كلام الذرية بعضهم لبعض حسن الوقف عليه، وإن كان من كلام غيرهم حسن الوقف على ﴿بَلَى﴾ (٦٦).

الاختيار والترجيح:

يرجح ابن جرير المعنى الذي يترجَّح معه الوقف على الثَّاني؛

لأنَّ الشَّهادة المذكورة من قول بني آدم بعضهم لبعض.

واعتماد ابن جرير في هذا الترجيح على الأثر الوارد في معنى ذلك [٦٧].

ويضاف إليه جريان الكلام على نسق لقائل واحد؛ لأنَّ تفريق الكلام بتقدير قائلٍ آخر يحتمله المعنى - مع وجود ظاهر آخر صريح - دعوى تحتاج إلى دليل أقوى.

قولــه تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ﴾ [التوبة : ١٠١]

في هذه الآية تجاذب في المعنى، وتوضيحه: أنَّ جملة ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾

صالحة لأن تضم مع ما قبلها، على أنَّ الواو عاطفة، ويوقف على لفظ : ﴿الْمَدِينَةِ﴾ وصالحة لأن يوقف على ما قبلها، وتكون الواو للاستئناف ويوصل اللَّفظ بما بعده.. ولكلٍّ منهما وجه في المعنى[٦٨].

وتفصيل تعليل ذلك: أنَّ الواو إذا كانت عاطفة كان المعنى: المنافقون من قوم حولكم ومن أهل المدينة، أو: بعض من الَّذين حولكم وبعض أهل المدينة منافقون، وجملة ﴿مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ﴾ جملة مستأنفة.. وعلى الوجه الثاني يكون المعنى: وبعض أهل المدينة قوم مردوا على النفاق، أي: مهروا فيه وتمرنوا[٦٩].

واقتصر مكي في إعرابه على هذا القول[٧٠].

الاختيار والترجيح:

الظاهر من القولين هو قول من قال بالعطف والوقف على لفظ ﴿الْمَدينة﴾ إن قيل بالتَّجاذب، لأنه حين الوقف على الثَّاني يصبح الوصف بالمرود على النِّفاق خاصًّا بأهل المدينة مع احتياجه أيضًا إلى تقدير في أرجح القولين، وهذه الآية بهذا التعانق تشبه الآية التي تقدم الكلام عنها في سورة البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]

وممن رجح هذا القول الأشموني[٧١]، واقتصر عليه ابن جرير

الطبري، وكأنَّه يرى الوصل سواء وقف على الثَّاني أم لم يقف(٧٢).

تنبيه: لم يُرْمَز لهذا الموضع في مصحف المدينة بالتعانق، ورمز في الموضعين بالوصل أولى(٧٣)، وذلك يعني صحة الوقف على الموضعين.

وهو ممكن التخريج على وجه إعرابي متكلف، والأولى ما بيَّنته، أو ترك الوقف على الجميع، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لاَ يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [إبراهيم : ٩]

فِي لفظ: ﴿وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ﴾

تعانق وتجاذب في المعنى؛ لأنَّ الواو إمَّا أن تكون عاطفة، فلا يوقف على ما قبلها، بل يوصل بها ، وإما أن تكون للاستئناف ويكون الوقف على ما قبلها تامًّا.

وغير خاف أن (الَّذِينَ) إذا كانت مبتدأ فخبر: ﴿لاَ يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ اللَّهُ﴾ وإذا كانت معطوفة كانت جملة ﴿لاَيَعْلَمُهُمْ إِلاَّ اللَّهُ﴾ مستأنفة(٧٤).

الاختيار والترجيح:

المختار الذي يجري عليه سنن الكلام أنَّ الواو عاطفة، وأنَّ موضع الوقف في الثَّاني، وهو: ﴿وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ﴾؛ لوجهين:

الأول : أنَّ الأصل العطف بدليل الكلمات التي قبل ذلك، وهي كلها معطوفة على ما قبلها، والخروج عن معنى صحيح، هو الأصل، إلى معن آخر، بلا موجب غير مقبول، ولو كان صحيحًا في ذاته، لأنَّ ذلك عدول عن الأصل بلا مرجح.

الثاني: ﴿وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ﴾ هم أقوام حدثنا القرآن عن كثير منهم، كقوم لوط وأصحاب الأيكة وغيرهم من الأمم، والقول بأنَّ الواو للاستئناف يفيد أنَّ خبر من بعدهم لا يعلمه إلاَّ الله، وهذا غير مراد، بل المراد أنه أتاهم نبأ قوم نوح وعاد وثمود ونبأ من بعدهم.

وعليه؛ فإنَّ الوقف المختار هو الثَّاني، والله أعلم.

قولـه تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ * ذِكْرَى وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الشعراء : ٢٠٨-٢٠٩]

يرى بعض علماء الوقف جواز الوقف على ﴿ذِكْرَى﴾ لصلتها بما قبلها، أو الوقف على ما قبلها وقطعها عن رأس الآية التي قبلها(٧٥). والتعانق واضح فيها.

ووجه تمام الوقف على الأول أنَّ ﴿ذِكْرَى﴾ مرفوعةٌ خبٌر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي ذكرى، أو تلك، أو إنذارنا ذكرى، فسيتمُّ الوقف على ما قبلها لأنَّه لم يعمل فيها(٧٦).

وأما الوقف على ﴿ذِكْرَى﴾ فعلى تعلُّقها بالإنذار، والمعنى: منذرون العذاب ذكرى، أو: منذرون هذا القرآن ذكرى، فهي منصوبة ويتم الكلام بها.

والاختيار في مثل هذا الوقف على رأس الآية.

قولـه تعالى: ﴿فَلا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾ [القصص: ٣٥]

التعانق في هذه الآية في كلمة ﴿بِآيَاتِنَا﴾ أو عليه؛ على الطريقة المعروفة في وقف التعانق.

فأمَّا وجه الوقف على ما قبله فمن وجوه:

الأول: أن تكون الباء في ﴿بِآيَاتِنَا﴾ للقسم، وضعَّفه أبوحيَّان(٧٧).

الثَّاني: أن يكون متعلقًا بـ﴿ الْغَالِبُونَ﴾ على مذهب من يجوز تقديم الجار والمجرور على صلة (أل)، وهو قول الإمام ابن جرير(٧٨).

الثالث: أن يكون متعلقًا بفعل محذوف، تقديره: ﴿اذهبا بآياتنا﴾(٧٩).

الرابع: أن يكون بيانًا لـ﴿ الْغَالِبُونَ ﴾.

ووجه الوقف عليه: أنه متعلق بماقبله، وفيه قولان:

الأول: أنه متعلق بـ﴿يَصِلُونَ﴾ وهو المشهور(٨٠).

الثَّاني: أن يتعلّق بـ﴿نَجْعل﴾(٨١).

المختار والمرجح:

أجوز الوقفين وأرجحهما هو الوقف على الأول: ((وأنَّ المعنى: أنتما الغالبون بآياتنا؛ لأنَّ إضافة الغلبة إلى الآيات أولى من إضافة عدم الوصول إليهما.

وقد رجح هذا الوقف الأخفش(٨٢)، وابن جرير(٨٣)، وقال السجاوندي؛ ((هو أوجه))(٨٤).

وقال الأشموني: ((المراد بالآيات العصا وصفاتها وقد غلبوا بها السحرة)) (٨٥) .

وأما سائر التعلقات الأخرى، سواء على الوقف عليه، أو على ما قبله فبعيدة. والله أعلم.

قولـه تعالى: ﴿يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلاَّ فِرَارًا﴾ [الأحزاب: ١٣]

جملة: ﴿وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ تحتمل التعانق، ووجه ذلك: أنَّ الكلام إمَّا أن يتمَّ عند كلمة ﴿عورة﴾ ثم يستأنف الكلام بعد ذلك إخبارًا من الله وتكذيبًا للمنافقين، وإمَّا أن يكون الكلام كله على نسق والواو في ﴿ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ ، للحال أي: يقولون: إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَة والحال أنَّها ليست بعورة (٨٦).

ولم أجد في كتب الوقف والتفسير من نبه على جواز الوقف في الأوَّل غير السجاوندي، ولم تشر إليه المصاحف المشهورة(٨٧).

الاختيار والترجيح:

الأظهر ـ والله أعلم ـ أنَّ الوقف على الأوَّل أكفى من الوقف على الثاني؛ لأنه أوضح وأبين، وفيه فصل بين كلامهم وتكذيب الله لهم، والوصل لا يتَّضح فيه معنى الحال، ولا معنى آخر إلاَّ بعد تأمُّل، بل ربما توهم القاريء والسَّامع أنَّ الجملتين المثبتة والمنفية كلها من كلامهم.

على أنَّ تلك البيوت يصدق عليها الوصفان كلاهما، كقولهم عن الشيء: هو حسن وليس بحسن، يريدون أنه حسن حينًا وليس بحسن حينًا، أو ليس بتام الحسن ولا تامّ القبح.. وقد كنت أفهمها بهذا المعنى في أوَّل

أيَّام الطلب..

والحاصل أنَّ الوقف على لفظ ﴿عَوْرَةٌ﴾ يثبت الدعوى وحدها والإجابة وحدها، ولا يتجلّى ذلك التفصيل والوضوح إلاَّ بالوقف.. وعلى هذا تكون الواو للاستئناف.

قولـه تعالى: ﴿يَا نِسَاء النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاء إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ (الأحزاب ٣٢)

قولــه تعـالى: ﴿إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾ صـالح لأن يوصـل بمـا قبلـه ويوقـف عليه، أو يوقف على ما قبله ويوصل بما بعده.

والمعنى على الأول: إن اتَّقَيْتُنَّ الله فلستن كأحدٍ من النِّساء.. أي: لستن كأحدٍ من نساء الأمَّة بشرط التقوى، **والمعنى على الثَّاني**: إن اتَّقيتنَّ الله فلا تخضعن(٨٨).

الاختيار والترجيح:

معظم كتب الوقف والتفسير اقتصرت على الوقف على الثَّاني، وكل من الوجهين سائغ ومقبول، غير أنَّ الوقف على ﴿إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾ يقويه أمران:

الأوَّل: أنـه اختيـار جهابذة المفسرين مطلقًا بـلا ترجيح ولا ذكر للقول الثَّاني(٨٩).

الثَّاني: أنَّ قولـه: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاء﴾ مدح لهنَّ وإخبار بمنزلتهن العليا، وهذه المنزلة مشروطة بالتقوى، كقولك للمجتهد: لست كأحدٍ من النَّاس إن اجتهدت.

أمَّا الوقف على لفظ ﴿النِّسَاءِ﴾ فيقويه أمران، لفظي ومعنوي:

أمَّا اللَّفْظِي فهو الفاء؛ لأنها واقعة في جواب الشَّرط (إنْ).

والوقف على لفظ ﴿النِّسَاء﴾ يوجب محذوفًا مقدَّرًا نحو: إن كنتنَّ كذلك فلا تخضعن، والوقف على الأول لا يوجب هذا التقدير، لوجود الشرط وفعله واقترانه به، ومثل هذا أولى من ادِّعاء التقدير.

وأما المعنوي: فهو ملحوظ من معنى: ﴿لَسْتُنَّ

كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاء﴾ فإنَّ المقام مقام إرشاد وزجر، يعرف فيه من الحال والسياق أنَّ المخاطب ليس كغيره مطلقًا بلا قيد، سواء اتقى أم لم يتَّق، إما لعمل شريف رفعه إلى تلك المكانة، أو اقترانه بشيء، أو هما معًا.

وهذان صادقان على أزواج النَّبي ﷺ، فإنهنَّ لسن كأحدٍ من نساء الأمَّة لحسن سابقتهم واقترانهنَّ بالنَّبي ﷺ، فالسيئة منهنَّ مضاعفة، والحسنة كذلك، ولهذا قال الله في الآية التي قبلها: ﴿مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ (الأحزاب٣٠)

ثم قال: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾

فهذا يفيد أنَّهُنَّ لسنَ كالنِّساء الأخريات إن اتَّقينَ، وإن عصين، والوقف على ﴿إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾ يخصص المعنى ويشرط بالتقوى فيتعارض مع مقام الإطلاق الذي أيَّده السياق.

ولقوة هذا الوجه فإنني أُرجِّح الوقف على الأوَّل، وإن مالَ إلى غيره الأكثرُون(٩٠).

ولو قال قائل بجواز استعمال ﴿إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾ في المعنيين وإرادته من باب استعمال المشترك في معنييه لم يبعد عن الصواب، وتخرج المسألة من باب التعانق، ولا يكون إلاَّ في حال الوصل(٩١).

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً * مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا ﴾ [الأحزاب: ٦٠-٦١] لفظ ﴿مَلْعُونِينَ﴾ محل المعانقة.

ووجهه: أنَّه إما أن يكون حالاً من ﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾ قبله، أو حالاً مما بعده ﴿ثُقِفُوا﴾ ، أو ﴿أُخِذُوا﴾ فإن كان حالاً مما قبله حسن الوقف عليه، وإن كان حالاً لما بعدها حسن الوقف على ما قبله(٩٢).

وسوغ الزمخشري نصبه على الذم(٩٣)، وأجاز ابن عطية نصبه على البدلية من ﴿قليلاً﴾(٩٤)، وأجاز آخرون أن يكون نعتًا لـ ﴿ قليلاً﴾ أي: لا يجاوروك أحد إلاَّ قليلاً ملعونًا(٩٥). وهذه الوجوه كلها على الوقف عليه.

ومن قال بنصبه بما بعدها قال: هو منصوب بجواب الشرط ﴿أُخِذُوا﴾ وهو محل خلاف بين النحويين؛ لأنَّ تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط غير جائز عند الجمهور.

وبعضهم يرى نصبه بـ ﴿أُخِذُوا﴾ قال النَّحاس: ﴿ مَلْعُونِينَ﴾ هذا تمام الكلام عند محمَّد بن يزيد [المبرد] وهو منصوب على الحال أي: ثم لا يجاورونك إلاَّ أقلاَّء .. عن بعض النحويين: أنه قال: يكون المعنى ﴿أَيْنَمَا أُخِذُوا﴾ ملعونين، وهذا خطأ لا يعمل ما كان مع المجازاة فيما قبله)) (٩٦).

الاختيار والترجيح:

الراجح من الوقفين هو الوقف على الثَّاني؛ لثلاثة وجوه:

الأول: إجماع النحويين على صحته.

الثَّاني: تخطئة كثير من حذَّاق العربية للوجه الآخر.

الثَّالث: سلامته من دعوى التقديم والتأخير، وجريانه على الأصل.

وغير خاف أنَّ الموضع الذي قبله رأس آية يحسن الوقف عليه، فإن صحَّ أن ﴿مَلْعُونِينَ﴾ منصوب على الشتم فالوقف على رأس الآية آكد.

ومن جمال القراءة أن يقف القاريء عليه وعلى رأس الآية.

قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاء اللَّهُ لانتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ [محمد: ٤]

موضع التعانق:

لفظ (ذَلِكَ) هو محلّ التعانق؛ إذ يصحُّ وصله بما قبله مع الوقف عليه أو الوقف على ما قبله.

توجيه الوقفين:

يدور إعراب المعربين بين إعرابين:

١- إمَّا أن يكون ﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ محذوف الخبر، أي: ذلك كذلك.

٢- وإمَّا أن يكون خبرًا محذوف المبتدأ، والتقدير: الأمر ذلك.

وعلى الأوَّل يحسن الوصل والوقف على لفظ ﴿ذَلِكَ﴾ كما قرَّر ذلك السجاوندي، فقال: ((ولكن إذا انقطع عن خبره حسن اتصاله بما قبله ضرورة)) (٩٧).

وعلى الثَّاني: يوقف على ما قبله.

وقيل: يجوز أن يكون ذلك منصوبًا بفعل محذوف، والتقدير: (افعلوا ذلك)(٩٨).

الاختيار والترجيح:

أكثر المصاحف على الوقف على ﴿أَوْزَارَهَا﴾

والأظهر لديَّ أنَّ هذه الكلمة - أعني ﴿ذَلِكَ﴾ مع محذوفها - من جميع الوجوه المذكورة آنفًا - جملة اعتراضية مستقلة، ونسق الكلام: فضرب الرقاب ولو يشاء الله..وحينئذٍ يحسن الوصل ولا يوقف على واحد منهما: أو يقرأ اللَّفظ وحده ليتفضي إلى التقدير؛ لأنَّ الكلام بالاقتصار على قراءة لفظ ﴿ذَلِكَ﴾ يفهم أنَّ في الكلام حذفًا، وهو أوضح من الوصل، وتخرُجُ المسألة من باب التعانق.. وأما على القول بالتعانق إن صحَّ اعتباره فالأولى : أن يكون محل الوقف﴿أَوْزَارَهَا﴾، لوضوح المعنى، ولوجود نظائر له في القرآن يرجِّح أن يوصل فيه اسم الإشارة بما بعده كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ﴾[الحج:٦٠] وقوله: (ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ) [الحج: ٣٢]

وقوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾ (ص ٥٥) ، وليس في ذلك كله إلاَّ الوقف عليه أو الوصل.

وممن رأى أنَّ الجملة المذكورة جملة اعتراضية الطاهر بن عاشور في تفسيره(٩٩). وغير خافٍ أنَّ الإشارة في ((ذلك)) راجعة إلى ﴿فَضَربَ الرقَابِ﴾ والله أعلمُ.

قوله تعالى: ﴿السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ﴾ [الفتح: ٢٩]

موضع التجاذب:

موضع التجاذب في جملة ﴿ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ﴾ (الفتح ٠٢٩)، فالواو في ﴿وَمَثَلُهُمْ﴾ تصحّ أن تكون للاستئناف وابتداء كلام جديد، ويجوز أن تكون عاطفة على ما سبق.

والقول الأوَّل: هو قول قتادة والضحاك، والثَّاني منسوب إلى مجاهد(١٠٠).

وقال مكي في المشكل ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ﴾ عطف على المثل الأول، فلا تقف على التوراة إذا جعلته عطفًا على ﴿ مَثَلُهُم﴾ ويكون المعنى: أنهم قد وصفوا في التوراة والإنجيل بهذه الصفات المتقدمة. وتكون الكاف في (كزرع) خبر ابتداء محذوف تقديره: هم كزرع، فتبتديء بالكاف وتقف على (الإنجيل)، ويجوز أن يكون : ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ﴾ ابتداءً ، وكـ ﴿كَزَرْعٍ﴾ الخبر فتقف على﴿التَّوْرَاةِ﴾ ولا تقف على الإنجيل .

ولا تبتديء بالكاف في هذا القول لأنَّهاخبر الابتداء، ويكون المعنى أنهم وصفوا في الكتاب بصفتين... والقول الأول قول مجاهد، والثاني قول الضحاك وقتادة))(١٠١).

الاختيار والترجيح:

أكثر المصاحف لا ترمز إلى هذا الوقف في هذا الموضع برمز المعانقة، وأكثرها يضع علامة واحدة للوقف على (التوراة).

وهذا هو المختار لوجهين:

الأوَّل: أنه لو كان المثلان لشيء واحد بأن كانت الواو عاطفة

ووقفنا على الثَّاني لكان ﴿كَزَرْعٍ﴾ بالواو، أي: وكزرع، من باب العطف، عطف تشبيه على تمثيل.

الثَّاني: لو كان كذلك لبقي كـ﴿زرْع﴾ منفردًا يحتاج إلى إضمار؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هم كزرع. ومعلوم أنَّ عدم الإضمار أولى من الإضمار(١٠٢).

قولـه تعالى: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلا أَوْلادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ٣] قوله: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ محل تعانق قبله وبعده.

فالأوَّل على معنى: أنَّ نفع الأرحام والأولاد غير حاصل، وهو نفي مطلق لم يقيَّد بزمن.

والثَّاني: مقيَّد بيوم القيامة.

وقد رمز السجاوندي لكلا الوقفين بالجواز(١٠٣).

ولا يخفى أنَّ العامِل في الظَّرف ﴿يوم﴾ يختلف بحسب الوقفين.

فعلى القول بالوقف على الأوَّل يكون العامل فيه: ﴿يَفْصِلُ﴾ أي: يفصل بينكم يوم القيامة، وعلى الثَّاني يكون العامل فيه ﴿تَنفَعَكُمْ﴾ ويكون عدم النَّفع مرادًا به في يوم القيامة(١٠٤).

الاختيار والترجيح:

أظهر وجهي الوقف هو الوجه الذي يوقف فيه على ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ لتحقق المعنى معه من غير تأويل، ولا مجاز، ولا تقدير، وذلك أنَّ النَّفع من جهة الأرحام والأولاد ممتنعٌ في يوم القيامة للكافرين.

قال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ (34) وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٥]

ولو كان الوقف على الأوَّل وهو ﴿ وَلا أَوْلادُكُمْ﴾ لكان معناه امتناع النفع في الدُّنيا والآخرة، والواقع غير ذلك، أو يدّعى امتناعه في الآخرة ويدّعى التقييدمع لإطلاق، وفيه تكلُّف. ولهذا اقتصر على القول بالأوَّل جماعة، منهم: الزجاج(١٠٥) والنسفي(١٠٦)، ومال إليه ابن عطية (١٠٧)، واستظهره الآلوسي(١٠٨).

قولـه تعالى: (فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ

إِلَيْكُمْ ذِكْرًا) [الطلاق :١٠] جملة ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ هي موضع التجاذب، يجوز الوقف عليها أو على ما قبلها.

والوقف على الأوَّل وهو: ﴿الأَلْبَابِ﴾ يجعل الجملة التي بعدها مستأنفة بالنِّداء بحذف : ﴿يَا أَيُّهَا﴾ (١٠٩)، أو بإضمار: أعني(١١٠).

والوقف على الثَّاني يجعل جملة ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ عطف بيان، أو نعتًا (١١١).

وأكثر علماء الوقف والتفسير والإعراب طووا هذا الموضع، ولم يشيروا إلى الوقف على الأوَّل: لبعده وعسر تقديره، ومن ذكره رجح عليه الوقف الثَّاني.

قال السجاوندي: ((وهو غير سائغ)) (١١٢).

وقال الأشموني: ((الوقف على ﴿الأَلْبَابِ﴾ حسن، قاله بعضهم.

وقال نافع: الوقف على ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وهو أليق)) (١١٣).

واقتصر عليه الداني فقال: ((تام، وقيل: كافٍ)) (١١٤).

فترجيحه عليه واختياره واضح. والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر : ٤-٥]

كلمة ﴿سَلامٌ﴾ محلّ تجاذب؛ لأنَّها إمَّا أن تكونَ متعلّقة بما بعدها بأن تكون خبرًا مقدَّمًا لـ ﴿هِيَ﴾ أو نحو ذلك، أي: هي سلام فلا يوقف عليها، وإنما يوقف على ما قبلها، وإما أن تكون متعلقة بما قبلها، والأصل: سلامٌ مِنْ كُلِّ أمرٍ، قيل معناه: من كلِّ واحد من الملائكة سلامٌ على المؤمنين.

وحينئذٍ يوقف عليه(١١٥).

الاختيار والترجيح:

المختار من الوقفين ـ وعليه أكثر المصاحف -:هو الوقف على رأس الآية؛ لتمام المعنى عندها والابتداء بما بعده، وجريان ذلك على السِّياق، وموافقته للفهم ابتداء، ولأنه رأس آية، وأكثر المفسرين

والمعربين لم يعوِّل على الوقف على الثَّاني (١١٦).

تنبيهان:

الأوَّل: جميع ما ورد في هذا الباب من وقف التجاذب يسوغ ترك الوقف عليه في الموضعين، ومنها ما يستحسن الوصل فيه ويرجَّح على الوقف على أيٍّ منهما كما بُيِّنَ ذلك في موضعه.

الثَّاني: هناك مواضع لم يترجح لديَّ إدراجها ضمن موضوع التعانق لبعد التَّعانق فيه، أو ضعفه، أو لأنه لا يصح إلاَّ مع قراءة أخرى..ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَاغْفِرْلَنَا وَارْحَمْنَآ أنتَ مَوْلاَنَا﴾ [البقرة : ٢٨٦] (١١٧)

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِيَ أنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]

وقوله تعالى: ﴿يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣]

ومن غير رواية حفص: قوله تعالى: ﴿مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٥٢]

* * *

الخاتمة

تشتمل على أهم ثمرات البحث:

- للوقف مكانة عظيمة لدى علماء القراءة، يؤكد ها حرصهم على الاعتناء به تعلُّمًا وتعليمًا وتأليفًا.
- أكثر مصنفات الوقف من المصنفات العامَّة التي تجمع الوقوف بأنواعها وتوجهها، والمعنيُّ بدراسة وجمع نوع منها قليل.
- لم يصنَّف – فيما أعلم – كتاب مستقل يجمع ويوجه مواضع الوقف التي اشتمل عليها هذا البحث.
- في كتب التفسير من المسائل المتعلقة بالقراءة، كالوقف وغيره ما ليس في الكتب التي أفردت في علمٍ من علوم القراءات، وغيرها من علوم الإسلام.
- أثبتت الدراسة أنَّ أكثر المواضع التي ذكرت ضمن تعانق الوقف يترجح فيها الوقف على أحد الطرفين دون الآخر، ومنها ما قام الدليل على إخراجها من باب التعانق، وأنَّها ليست موضع وقف على أحدهما أو كليهما، وأنَّ وصل الجميع أولى.
- في المواضع التي اشتملت عليها الدراسة ما لم تشر إليها المصاحف المشهورة، وفيها ما إثباته أولى من ذكر غيره، وفيها ما تركه أولى من إثباته، كما أشرت إلى ذلك في محلِّه.

الهوامش والتعليقات

(١) معجم مقاييس اللغة ١١٠١ .
(٢) المفردات ٥٣٠.
(٣) انظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي ٧٩٤ ((وقف)).
(٤) معجم مقاييس اللغة ١١٨ .
(٥) انظر: النشر في القراءات العشر ٣٣٤/١
(٦) حرز الأماني ووجه التهاني مع شرح إبراز المعاني لأبي شامة (١٩٣/٢).

(٧) زبدة الألفية بذيل (ماهب ودب) (٩٥).

(٨) انظر: سراج القاري لابن القاصح (١٤١).

(٩) النشر في القراءات العشر: ٢٢٥/١

(١٠) انظر: القطع والائتناف للنحاس (٩٤).

(١١) أشار إلى ذلك ا بن الجزري في غاية النهاية في طبقات القرَّاء (١٣٣/١) .

(١٢) ذكره ابن النديم في الفهرست (٥٤).

(١٣) الفهرست لابن النديم (٥٤)، ومنار الهدى للأشموني (٦).

(١٤) الفهرست (٥٤) .

(١٥) يحتوي على مائة وأربعين صحيفة، أقدمه للطباعة، وهو الآن رهن المراجعة .

(١٦) ينظر : كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٣١٨/١)، ومنار الهدى في الوقف والابتداء للأشموني (١٠) ، وتنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطإ في كتاب الله المبين للصفاقسي (١٢٣)

(١٧) ص (١٢٩).

(١٨) انظر: النشر في القراءات العشر (٢٤٠/١)

(١٩) الموضح في وجوه القراءات وعللها (٢١٥/١)، وفي التعريف نظر، فإنه ليس كل وقف يكون استراحة عن الكلال.

(٢٠) انظر: النشر في القراءات العشر (٢٤٠/١).

(٢١) كتبت فيها بحثًا مُجازًا بعنوان: سكتات حفص من طريق الشاطبية وتوجيهها.

(٢٢) انظر: النشر (٢٤٠/١) .

(٢٣) انظر: النشر (٢٤٠/١).

(٢٤) استعملت في ثنايا البحث جميع الأسماء المذكورة وإن كان المشهور هو ((المعانقة)).

(٢٥) البرهان في علوم القرآن للزركشي (٤٤٣/١).

(٢٦) النشر في القراءات العشر (٢٣٨/١) وانظر: ترجمته في غاية النِّهاية في طبقات القراء (٣٦١/١).

(٢٧) انظر:تنبيه الغافلين (١٢٣) وفي الكليات لأبي البقاء معنى آخر للتجاذب ليس من هذا الباب. انظر: ص(٣١٢).

(٢٨) روح المعاني (٣٣/٢٣).

(٢٩) انظر: المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني (١٥٨،١٥٩) وعلل الوقوف للسجاوندي (١٧٤،١٧٥).

(٣٠) المكتفى (١٥٩).

(٣١) تفسيره الجامع لأحكام القرآن (١٦٠/١).

(٣٢) المبتدأ (هدًى) والخبر (فِيهِ) انظر: البيان لابن الأنباري (٤٥/١)، والقرطبي (١٦٠/١).

(٣٣) انظر: تفسير الواحدي (الوسيط) (٧٨/١).

(٣٤) علل الوقوف (١٧٤/١) وانظر: منار الهدى (٣٠) والمقصد لتلخيص ما في المرشد لزكريا الأنصاري (٢٩،٣٠)

(٣٥) النشر (٢٣٢/١).

(٣٦) انظر: المكتفى (١٦٨- ١٦٩).

(٣٧) انظر: علل الوقوف (٢١١/١)، والكشاف (١٦٨/١)، والدر المصون (١٢/٢).

(٣٨) انظر: التبيان للعكبري (٩٥/١) والدر المصون (١٢/٢).

(٣٩) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن (٤٢٨/١)، وانظر روح المعاني (٣٣٠/١).

(٤٠) انظر: الكشاف (١٦٨/١)، وروح المعاني (٣٣٠/١)، والتحرير والتنوير (٦١٧/١).

(٤١) انظر: علل الوقوف (٢٨٣/١)، والقطع والائتناف للنحاس (١٧٨)، ومنار الهدى (٥٥).

(٤٢) لتوجيه الوقف وبيان معنى الآية وإعرابها، يراجع: المكتفى (١٩٩)، وإعراب النحاس (٣٦٦/١)، وحاشية الشهاب (١٧/٣)، والدر المصون (١١٦/٣- ١٧٧) ، والتحرير والتنوير (٢٢٣/٣).

(٤٣) الكشاف (٢٤٦/١).

(٤٤) المحرر الوجيز (٤٢١/١).

(٤٥) البحر المحيط (٤٤٥/٢).

(٤٦) تفسيره (٢٣١/٣).

(٤٧) علل الوقوف (٣٦٨/١).

(٤٨) المكتفى (١٩٩).

(٤٩) انظر: إعراب القرآن (٣٦٦/١).

(٥٠) الكشاف (٣٤٧/١).

(٥١) انظر: تفسيره (٢٤/٢).

(٥٢) انظر: المحرر الوجيز (١٧٧/٢)، وعلل الوقوف (٤٤٩/٢)، والدر المصون (٢٣٦/٤).

(٥٣) معاني القرآن (١٦٥/٢)، وانظر: زاد المسير (١٩٥/٢).

(٥٤) تفسيره (١٨٥/٦).
(٥٥) انظر: تفسيره: (١٣٠/٦).
(٥٦) انظر: منار الهدى (١١٨).
(٥٧) المقصد لتلخيص معاني المرشد (١١٨).
(٥٨) انظر: المكتفي (٢٣٩) وعلل الوقوف (٤٥١/٢)، ومنار الهدى (١١٩)، والدر المصون (٢٤٧/٤).
(٥٩) المحرر الوجيز (١٨١/٢).
(٦٠) المكتفى (٢٣٩).
(٦١) الإيضاح (٦١٨).
(٦٢) الدر المصون (٢٤٧/٤).
(٦٣) علل الوقوف (٤٥٣/٢).
(٦٤) انظر: الكشاف (٦٢٠/١)، التبيان للعكبري (٤٣٦/١)، والبحر المحيط (٤٩٩/٣)، والمنار (٣٨٨/٦).
(٦٥) انظر: تفسيره (٢٣٤/٦).
(٦٦) انظر: الوسيط للواحدي (٤٢٦/٢)، والمكتفى (٢٧٨- ٢٨٠)، والمحرر الوجيز (٤٧٦/٢)، وعلل الوقوف (٥٢٢/٢- ٥٢٣).
(٦٧) انظر: تفسيره (١١٦/٩).
(٦٨) انظر: علل الوقوف (٥٥٩/٢)، والبحر المحيط (٩٣/٣)، والدر المصون (١١٢/٦).
(٦٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٣٣/٢)، وعلل الوقوف (٥٥٨/٢- ٥٥٩).
(٧٠) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢٣٥)، وتفسير القرطبي (٢٤١/٨)، وتفسير الدر المصون (١١٢/٦)، وتفسير أبي السعود (٩٧/٤).
(٧١) انظر: منار الهدى (١٦٨).
(٧٢) انظر: تفسيره (١٠/١١).
(٧٣) اصطلح المتأخرون على الرمز لأولويَّة الوصل مع جواز الوقف بهذا الرمز (صلى).
(٧٤) لمعنى الآية وتوضيحها بها ينظر: تفسير الطبري ٣ /١٨٧، وما بعدها. والكشاف ٥٢١/٢، وعلل الوقوف (٦٢٢/٢)، وإعراب العكبري (٧٦٤/٢)، والبحر المحيط (٣٩٧/٥).
(٧٥) انظر: علل الوقوف (٧٦٣/٢).
(٧٦) انظر: إعراب النحاس ١٩٤/٣.
(٧٧) انظر: الكشاف (٣٩٧/٣) البحر المحيط (١١٣/٧).

(٧٨) انظر: تفسيره (٧٦/٢٠)، والمكتفى (٤٣٨) وعلل الوقوف (٧٨٠/٢)، وإعراب العكبري (١٠٢١/٢).

(٧٩) انظر: البحر المحيط (١١٣/٧).

(٨٠) انظر: البحر المحيط (١١٣/٧) ومنار الهدى (٢٩١).

(٨١) انظر: البحر المحيط ١١٣/٧

(٨٢) حكاه أبوه عمرو الداني عنه في المكتفى (٤٣٨)، والقرطبي (٢٨٧/٣).

(٨٣) انظر: تفسيره (٧٦/٢٠).

(٨٤) علل الوقوف (٧٨١/٢).

(٨٥) منار الهدى (٢٩).

(٨٦) انظر: علل الوقوف (٨١٧/٣)، وروح المعاني (١٦١/٢١).

(٨٧) أشار الداني إلى الوقف في الموضع الثاني وجعله من باب الوقف الكافي، انظر: المكتفى (٤٥٨)، وكذلك الأشموني، انظر: منار الهدى (٣٠٧).

(٨٨) انظر: البحر المحيط (٢٢١/٧) والدر المصون (١١٩/٩)، وفسرت التقوى في الوجه الثاني على معنى آخر، وهو الاستقبال، أي: إن استقبلتن أحدًا فلا تخضعن.. على حد قول النَّابغة:

سقط النصيف ولم ترِد إسقاطه فتناوله واتقتنا باليدِ.

(٨٩) أي: واستقبلتنا باليد، انظر: المصدرين السابقين، والذي أفهمه من الاتقاء في البيت بمعنى الوقاية، كقوله تعالى **(أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ العَذَابِ يَوْمَ القِيَامَةِ)**.

(٩٠) انظر: تفسير ابن جرير (٢/٢٢) ويفهم من صنيعه اختيار الوقف على الثَّاني، وكذلك القرطبي (١٧٧/١٤)، والنسفي (٢٩/٣)، ومنار الهدى للأشموني (٣٠٨) ولم يذكر الوقف على الأوَّل، وكذلك الأنصاري في المقصد (٣٠٨)، وانظر تفسير الألوسي (٢٢/٥).

وظاهر عبارة الكشاف أقرب لاختيار الوقف على الأول: انظر: الكشاف (٣/ ٥٢١) ولم يذكر السجاوندي الوقف على أيٍّ منهما.

(٩١) لم أجد من قال بهذا القول، ولكنه سائغ على القول؛ باستعمال المشترك في معنييه، وهي مسألة لغوية أصولية، أورد فيه العلماء سبعة أقوال، أقربها

الجواز والوقوع في القرآن والسنة واللغة العربية، راجع البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (١٢٢/٢) والغيث الهامع لشرح جمع الجوامع، لأبي زرعة العراقي (١٦٦/١).

(٩٢) انظر: المكتفى (٤٦١)، وعلل الوقوف (٨٢٣/٣)، والقرطبي (٢٤٧/١٣).

(٩٣) الكشاف (٥٤٤/٣).

(٩٤) المحرر الوجيز (٤٠٠/٤).

(٩٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٣٥٠/٢)، وإعراب النحاس (٣٢٦/٣).

(٩٦) إعراب النحاس (٣٢٧/٣)، وانظر تفسير القرطبي (٢٤٧/١٤) والدر المصون (١٤٣/٩).

(٩٧) علل الوقوف (٩٤٧/٣)، وانظر: منار الهدى (٣٦١).

(٩٨) انظر: الدر لمصون (٦٨٦/٩)، وتفسيرالآلوسي (٤٢/٢٦).

(٩٩) التحرير والتنوير (٨٢/٢٦).

(١٠٠) انظر: المكتفى (٥٣١).

(١٠١) مشكل إعراب القرآن (٦٧٩).

(١٠٢) هذا الوجهان أشار إليهما الطبري بإيجاز فبسطتهما للإيضاح، انظر: تفسيره، وانظر: منار الهدى (٣٦٦)، ولوجوه الإعراب فيه ينظر: الدر المصون (٧٢٢/٩).

(١٠٣) انظر: علل الوقوف (١٠١٢/٣) وانظر: الدر المصون (٣٠٢/١).

(١٠٤) انظر: البيان لابن الأنباري (٤٣٣/٢) والتبيان للعكبري (١٢١٧/٢)، والمحرر الوجيز (٢٩٤/٥- ٢٩٥).

(١٠٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١٥٦/٥).

(١٠٦) انظر: تفسيره مدارك التنزيل (٤٦٦/٣).

(١٠٧) المحرر الوجيز (٢٩٤).

(١٠٨) انظر: روح المعاني (٦٩/٢٨).

---

(١٠٩) انظر: علل الوقوف (١٠٢٥/٣).

(١١٠) انظر: روح المعاني (١٤١/٢٨).

(١١١) انظر: المحرر الوجيز (٣٢٧/٥)، وروح المعاني (١٤١/٢٨)، ويضعف أن يكون بدلاً؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل ، وتقديره هنا متكلف.

(١١٢) علل الوقوف (١٠٢٥/٣).

(١١٣) منار الهدى (٣٩٦).

(١١٤) المكتفى (٥٧٤).

(١١٥) انظر: علل الوقوف (١١٤٤/٣- ١١٤٥) ، ومنار الهدى (٤٣١)، وانظر الإعراب الآية وتفسيرها: القرطبي (١٣٤/٢٠)، والبحر المحيط (٤٩٣/٨).

(١١٦) انظر: تفسير ابن جرير (٢٥٩/٣٠)، والمكتفى (٦٢٥) ومشكل إعراب القرآن (٨٠٣) ، وتفسير النسفي (٦٦٦/٣).

(١١٧) يحتمل الوقف على الضمير ((أنت)) والابتداء بما بعده؛ على أنه منادى، ويجوز الوقف أيضًا على ما قبله وهو ((وارحمنا)) وهو بعيد.

المصادر والمراجع

- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع،** لعبدالرَّحمن بن إسماعيل المعروف بـ(أبي شامة) المتوفى سنة ٦٦٥هـ، تحقيق: محمود جادو، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٣هـ.
- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم،** لأبي السعود محمَّد بن محمَّد العمادي (ت:٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **إعراب القرآن،** لأبي جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل النَّحاس _ت:٣٣٨هـ)، تحقيق : د/زهير غازي، عالم الكتب ط ٢/١٤٠٥هـ.
- **البحر المحيط في أصول الفقه،** لبدر الدِّين محمَّد بن بهادر الزركشي (ت:٧٩٤هـ)، قام بتحريره: عبدالقادر العاني، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ط ٢/ ١٤١٣هـ.
- **البحر المحيط،** لأبي حيَّان محمَّد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمَّد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١/ ١٤١٣هـ.
- **البرهان في علوم القرآن،** لبدر الدِّين محمَّد بن عبدالله الزركشي (ت:٧٩٤هـ) تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١ /١٤٠٨هـ.
- **البيان في غريب إعراب القرآن،** لأبي البركات عبدالرَّحمن بن محمَّد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ). تحقيق: د/طه عبدالحميد . الهيئة المصرية العامة للكتاب،

١٤٠٠هـ.

- **التحرير والتنوير**، لمحمَّد الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٤هـ)، الدار التونسية للنشر.
- **تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم.**
- **تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار**، تأليف: محمَّد رشيد رضا، دار
- المعرفة، بيروت، لبنان، ط ٢.
- **تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.**
- **تفسير الواحدي= الوسيط.**
- **تفسير النسفي= مدارك التنزيل.**
- **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**، لأبي عبدالله محمَّد بن عمربن الحسين المشهور بابن خطيب الرَّي (ت:٦٠٦هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، دار إحياء التراث، ط ٣.
- **تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين**، لأبي الحسن الصفاقسي (ت:١٠٥٣هـ) مكتبة الثقافة الدينية.
- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبدالله محمَّد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت:٦٧١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **حاشية الشهاب= عناية القاضي**
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف المعروف السَّمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: د/أحمد محمَّد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١٤٠٨/١هـ.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لأبي الفضل شهاب الدِّين محمود الآلوسي (ت:١٢٧٠هـ)، دار الفكر، ١٣٩٨هـ.
- **زاد المسير في علم التفسير**، لأبي الفرج جمال الدِّين عبدالرَّحمن بن علي الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدِّين، دار الكتب العلمية، بيروت

ط١/ ١٤١٤هـ.

- **زبدة الألفية (بذيل ما هبَّ ودبّ)** لأبي محمَّد عبدالعزيز الحربي، ١٤١٨هـ مطابع بهادر.
- **سراج القارىء المبتدىء وتذكار المقرىء المنتهي**، لعلي بن عثمان، المشهور
- بـ(ابن القاصح) (ت:٨٠١هـ)، مراجعة: علي محمَّد الضباع، ت دار الفكر، بيروت ١٤٠١هـ.
- **علل الوقوف**، للإمام أبي عبدالله محمَّد بن طيفُور السَّجاوندي (ت: ٥٦٠هـ)،
- تحقيق: د/محمَّد بن عبدالله العيدي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤١٥هـ.
- **عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، لأحمد بن محمَّد الخفاجي (ت:١٠٦٩هـ)، دار صادر بيروت.
- **غاية النِّهاية في طبقات القرَّاء**، لشمس الدِّين أبي الخير محمَّد بن محمَّد ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، عني بنشره: برجَستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٠/٢هـ.
- **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، أبي زرعه العراقي (ت:٨٢٦هـ) تحقيق مكتبة قرطبة، ط أولى ١٤٢٠هـ.
- **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، لسليمان بن عمر العجيلي، الشَّهير بابن الجمل (ت:١٢٠٤هـ)، دار الفكر.
- **الفهرست**، لمحمد بن إسحاق ابن النديم (ت: ٣٨٥هـ) ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- **القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من لغات العرب شماطيط**، لمجد الدِّين محمَّد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت:٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بيروت ط١٤٠٧/٢هـ.

- **القطع والائتناف**، للنحاس، تحقيق: د/أحمد خطاب، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٨هـ
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم: جار الله محمود بن عمر بن محمَّد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، بحواشيه أربعة كتب، رتَّبه وضبطه: محمَّد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١/ ١٤١٥هـ.
- **الكليات**، لأبي البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، ط أولى ١٤١٢هـ
- **المحرر الوجيز في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان
- ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي، والدكتور: عبدالفتاح شلبي.
- دار سزكين، ط ٢.
- **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، لأبي البركات النسفي (ت:٧١٠هـ)، حققه يوسف علي بديوي، دار القلم الطيب، ط أولى ١٤١٩هـ.
- **مشكل إعراب القرآن**، لأبي محمَّد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧÷ـ)، تحقيق: د/حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤٠٨/٤هـ.
- **معاني القرآن الكريم**، للإمام أبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمَّد علي الصابوني، من منشورات معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة، ط١٤١٠/١هـ.
- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت:٣١١هـ)، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١٤٠٨/١هـ.
- **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الكتب العلميَّة، إسماعيليان نجفي، إيران.
- **المفردات في غريب القرآن**، لأبي القاسم الحسين بن محمَّد المعروف بالراغب

الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: محمَّد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- **المقصد لتلخيص مافي المرشد في الوقف والابتدا،** لشيخ الإسلام: أبي يحيى زكريا الأنصاري، مطبوع بحاشية (منار الهدى)، ط ١٣٩٣/٢هـ.
- **المكتفى في الوقف والابتداء،** لأبي عمرو الداني (ت:٤٤٤هـ) تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ.
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا،** لأحمد بن محمَّد بن عبدالكريم الأشموني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١٣٩٣/٢هـ.
- **الموضح في وجوه القراءات وعللها،** لنصر بن علي الشيرازي، المعروف بـ(ابن أبي مريم) (ت: ٥٦٥هـ)، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط ١٤١٤/١هـ.
- **النشر في القراءات العشر،** لأبي الخير محمَّد بن محمَّد ابن الجزري(٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه: علي محمَّد الضباع، دار الفكر.
- **الوسيط في تفسير القرآ ن المجيد،** لأبي الحسن الواحدي (ت: ٤٦٨هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد وآخرين، دار الكتب العلمية ط أولى ١٤١٥هـ.

(١) معجم مقاييس اللغة ١١٠١ .

(٢) المفردات ٥٣٠ .

(٣) انظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي ٧٩٤ « وقف ».

(٤) معجم مقاييس اللغة ١١٨ .

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر ٣٣٤/١

(٦) حرز الأماني ووجه التهاني مع شرح إبراز المعاني لأبي شامة (١٩٣/٢) .

(٧) زبدة الألفية بذيل (ماهب ودب) (٩٥) .

(٨) انظر: سراج القاري لابن القاصح (١٤١) .

(٩) النشر في القراءات العشر: ٢٢٥/١

(١٠) انظر: القطع والائتناف للنحاس (٩٤) .

(11) أشار إلى ذلك ا بن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء (١٣٣/١) .

(12) ذكره ابن النديم في الفهرست (٥٤).

(13) الفهرست لابن النديم (٥٤)، ومنار الهدى للأشموني (٦) .

(14) الفهرست (٥٤) .

(15) يحتوي على مائة وأربعين صحيفة، أقدمه للطباعة، وهو الآن رهن المراجعة .

(16) ينظر: كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٣١٨/١)، ومنار الهدى في الوقف والابتداء للأشموني (١٠)، وتنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطإ في كتاب الله المبين للصفاقسي (١٢٣) .

(17) ص (١٢٩).

(18) انظر: النشر في القراءات العشر (٢٤٠/١)

(19) الموضح في وجوه القراءات وعللها (٢١٥/١)، وفي التعريف نظر، فإنه ليس كل وقف يكون استراحة عن الكلال.

(20) انظر: النشر في القراءات العشر (٢٤٠/١).

(21) كتبت فيها بحثًا مجازا بعنوان: سكتات حفص من طريق الشاطبية وتوجيهها.

(22) انظر: النشر (٢٤٠/١).

(23) انظر: النشر (٢٤٠/١)

(١١) استعملت في ثنايا البحث جميع الأسماء المذكورة وإن كان المشهور هو ((المعانقة)).

(١٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي (٤٤٣/١).

(١٣) النشر في القراءات العشر (٢٣٨/١) وانظر: ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء (٣٦١/١).

(١٤) انظر:تنبيه الغافلين (١٢٣) وفي الكليات لأبي البقاء معنى آخر للتجاذب ليس من هذا الباب. انظر: ص(٣١٢).

(١٥) روح المعاني (٣٣/٢٣).

(١٦) انظر: المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني (١٥٨،١٥٩) وعلل الوقوف للسجاوندي (١٧٤،١٧٥).

(١٧) المكتفى (١٥٩).

(١٨) تفسيره الجامع لأحكام القرآن (١٦٠/١).

(١٩) المبتدأ هدى والخبر ﴿فِيهِ﴾ انظر: البيان لابن الأنباري (٤٥/١)، والقرطبي (١٦٠/١).

(٢٠) انظر: تفسير الواحدي (الوسيط) (٧٨/١).

(٢١) علل الوقوف (١٧٤/١) وانظر: منار الهدى (٣٠) والمقصد لتلخيص ما في المرشد لزكريا الأنصاري (٢٩،٣٠)

(٢٢) النشر (٢٣٢/١).

(٢٣) انظر: المكتفى (١٦٨- ١٦٩).

(٢٤) انظر: علل الوقوف (٢١١/١)، والكشاف (١٦٨/١)، والدر المصون (١٢/٢).

(٢٥) انظر: التبيان للعكبري (٩٥/١) والدر المصون (١٢/٢).

(٢٦) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن (٤٢٨/١)، وانظر روح المعاني (٣٣٠/١).

(٢٧) انظر: الكشاف (١٦٨/١)، وروح المعاني (٣٣٠/١)، والتحرير والتنوير (٦١٧/١).

(٢٨) انظر: علل الوقوف (٢٨٣/١)، والقطع والائتناف للنحاس (١٧٨)، ومنار الهدى (٥٥).

(٢٩) لتوجيه الوقف وبيان معنى الآية وإعرابها، يراجع: المكتفى (١٩٩)، وإعراب النحاس (٣٦٦/١)، وحاشية الشهاب (١٧/٣)، والدر المصون (١١٦/٣- ١٧٧) ، والتحرير والتنوير (٢٢٣/٣).

(٣٠) الكشاف (٢٤٦/١).

(٣١) المحرر الوجيز (٤٢١/١).

(٣٢) البحر المحيط (٤٤٥/٢).

(٣٣) تفسيره (٢٣١/٣).

(٣٤) علل الوقوف (٣٦٨/١).

(٣٥) المكتفى (١٩٩).

(٣٦) انظر: إعراب القرآن (٣٦٦/١).

(٣٧) الكشاف (٣٤٧/١).

(٣٨) انظر: تفسيره (٢٤/٢).

(٣٩) انظر: المحرر الوجيز (١٧٧/٢)، وعلل الوقوف (٤٤٩/٢)، والدر المصون (٢٣٦/٤).

(٤٠) معاني القرآن (١٦٥/٢)، وانظر: زاد المسير (١٩٥/٢).

(٤١) تفسيره (١٨٥/٦).

(٤٢) انظر: تفسيره: (١٣٠/٦).

(٤٣) انظر: منار الهدى (١١٨).

(٤٤) المقصد لتلخيص معاني المرشد (١١٨).

(٤٥) انظر: المكتفي (٢٣٩) وعلل الوقوف (٤٥١/٢)، ومنار الهدى (١١٩)، والدر المصون (٢٤٧/٤).

(٤٦) المحرر الوجيز (١٨١/٢).

(٤٧) المكتفى (٢٣٩).

(٤٨) الإيضاح (٦١٨).

(٤٩) الدر المصون (٢٤٧/٤).

(٥٠) علل الوقوف (٤٥٣/٢).

(٥١) انظر: الكشاف (٦٢٠/١)، التبيان للعكبري (٤٣٦/١)، والبحر المحيط (٤٩٩/٣)، والمنار (٣٨٨/٦).

(٥٢) انظر: تفسيره (٢٣٤/٦).

(٥٣) انظر: الوسيط للواحدي (٤٢٦/٢)، والمكتفى (٢٧٨- ٢٨٠)، والمحرر الوجيز (٤٧٦/٢)، وعلل الوقوف (٥٢٢/٢- ٥٢٣).

(٥٤) انظر: تفسيره (١١٦/٩).

(٥٥) انظر: علل الوقوف (٥٥٩/٢)، والبحر المحيط (٩٣/٣)، والدر المصون (١١٢/٦).

(٥٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٣٣/٢)، وعلل الوقوف (٥٥٨/٢- ٥٥٩).

(٥٧) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢٣٥)، وتفسير القرطبي (٢٤١/٨)، وتفسير الدر المصون (١١٢/٦)، وتفسير أبي السعود (٩٧/٤).

(٥٨) انظر: منار الهدى (١٦٨).

(٥٩) انظر: تفسيره (١٠/١١).

(٦٠) اصطلح المتأخرون على الرمز لأولوية الوصل مع جواز الوقف بهذا الرمز (صلى).

(٦١) لمعنى الآية وتوضيحها بها ينظر: تفسير الطبري ٣ /١٨٧، وما بعدها. والكشاف ٥٢١/٢، وعلل الوقوف (٦٢٢/٢)، وإعراب العكبري (٧٦٤/٢)، والبحر المحيط (٣٩٧/٥).

(٦٢) انظر: علل الوقوف (٧٦٣/٢).

(٦٣) انظر: إعراب النحاس ١٩٤/٣.

(٦٤) انظر: الكشاف (٣٩٧/٣) البحر المحيط (١١٣/٧).

(٦٥) انظر: تفسيره (٧٦/٢٠)، والمكتفى (٤٣٨) وعلل الوقوف (٧٨٠/٢)، وإعراب العكبري (١٠٢١/٢).

(٦٦) انظر: البحر المحيط (١١٣/٧).

(٦٧) انظر: البحر المحيط (١١٣/٧) ومنار الهدى (٢٩١).

(٦٨) انظر: البحر المحيط ١١٣/٧

(٦٩) حكاه أبوه عمرو الداني عنه في المكتفى (٤٣٨)، والقرطبي (٢٨٧/٣).

(٧٠) انظر: تفسيره (٧٦/٢٠).

(٧١) علل الوقوف (٧٨١/٢).

(٧٢) منار الهدى (٢٩).

(٧٣) انظر: علل الوقوف (٨١٧/٣)، وروح المعاني (١٦١/٢١).

(٧٤) أشار الداني إلى الوقف في الموضع الثاني وجعله من باب الوقف الكافي، انظر: المكتفى (٤٥٨)، وكذلك الأشموني، انظر: منار الهدى (٣٠٧).

(٧٥) انظر: البحر المحيط (٢٢١/٧) والدر المصون (١١٩/٩)، وفسرت التقوى في الوجه الثاني على معنى آخر، وهو الاستقبال، أي: إن استقبلتن أحدا فلا تخضعن.. على حد قول النابغة:

سقط النصيف ولم تُرِد إسقاطه فتناوله واتقتنا باليدِ.

(٧٦) أي: واستقبلتنا باليد، انظر: المصدرين السابقين، والذي أفهمه من الاتقاء في البيت بمعنى الوقاية، كقوله تعالى **أَفَمن يتقِي بِوجهِهِ سوءَ العذَابِ يوم القِيامةِ** .

(٧٧) انظر: تفسير ابن جرير (٢/٢٢) ويفهم من صنيعه اختيار الوقف على الثاني، وكذلك القرطبي (١٧٧/١٤)، والنسفي (٢٩/٣)، ومنار الهدى للأشموني (٣٠٨) ولم يذكر الوقف على الأول، وكذلك الأنصاري في المقصد (٣٠٨)، وانظر تفسير الألوسي (٢٢/٥) .

وظاهر عبارة الكشاف أقرب لاختيار الوقف على الأول: انظر: الكشاف (٣/ ٥٢١) ولم يذكر السجاوندي الوقف على أي منهما.

(٧٨) لم أجد من قال بهذا القول، ولكنه سائغ على القول؛ باستعمال المشترك في معنييه، وهي مسألة لغوية أصولية، أورد فيه العلماء سبعة أقوال، أقربها الجواز والوقوع في القرآن والسنة واللغة العربية، راجع البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (١٢٢/٢) والغيث الهامع لشرح جمع الجوامع، لأبي زرعة العراقي (١٦٦/١).